مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٨ (١)، ٢٠٠٤

آراء الخليل النحوية[*] في ضوء (كتاب العين)

Syntactical Opinions of Al-Khalil in the Sight of “Al-Ain Book”

حمدي الجبالي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
بريد إلكتروني: *arabdep@najah.edu*

تاريخ التسليم: (١٥/٤/٢٠٠٣)، *تاريخ القبول:* (٢/١٢/٢٠٠٣)

ملخص

يَسُوقُ هذا البَحثُ عدّةَ إشارات دالّةٍ على التّبَايُنِ الواضحِ، والتّعارُضِ التّامِ بينَ جُملةٍ من آرَاءِ صَاحبِ كتابِ (العينِ)، وآراءِ الخليلِ بن أَحمدَ، ممّا يَفسحُ المَجالَ إلى الدّعوةِ، من جَديدٍ، إلى ضَرورَةِ التثبّتِ من صِحّةِ نسبَةِ كتابِ (العينِ) إلى الخليلِ. وقد اعتمدَ الباحثُ لتحقيقِ هذا الغرضِ ـ بالإضافةِ إلى شُبُهاتِ نَفَرٍ من العُلماءِ، حامَت حَولَ نسبَةِ كتابِ (العينِ)، سَاقَهَا في مُقدّمَةِ البحثِ ـ على عَرضِ مادّةِ كتابِ (العينِ) على ما نُسبَ إلى الخليلِ من آراءٍ نحويّةٍ في (الكتابِ) لسيَبويهِ، أَو في غيرِهِ من الكتبِ النّحويّةِ.

Abstract

This paper presents a number of significant signs of clear contrast and complete opposition between a set of opinions of the writer of “Kitaab Al-Ain” and those of Al-Khalil Ibn Ahmad. This opens up an opportunity to a new call for the verification of Al-Khalil’s attribution of “Kitaab Al-Ain”. So as to achieve this, the researcher relied on laying the material of “Kitaab Al-Ain” before the syntactical points of view attributed to Al-Khalil in “Al-Kitaab” for ‘Sybawaih’ or any other grammar books , in addition to some scholars’ obscurities concerning the ownership of “Kitaab Al-Ain” presented in the introduction of this paper.

على الرّغمِ من ذُيُوعِ كتَابِ (العينِ)، والتَصَاقِهِ بالخليلِ بنِ أَحمَدَ نسبَةً، واشتِهَارِ ذلك بَينَ جَمهَرَةِ العُلَمَاءِ، في القَدِيمِ والحَديثِ، وكَانَ مُحَقّقَا (العينِ)؛ إبرَاهِيمُ السّامُرّائِيّ، ومَهدِيٌّ المَخزُومِيّ آخرَ مَن وثّقَ هذه النّسبَةَ، ووكّدَهَا، إلا أَنّ نفَرًا من العُلَمَاءِ، كَمَا هو مَشهورٌ، شَكّكَ في هّذِهِ النّسبَةِ، أَو طَعن فيهَا، ونَفَى أَن يَكُونَ كِتَابُ (العينِ) من تَصنِيفِ الخليلِ بنِ أَحمَدَ.

---

[*] ليس المقصود بالنحو هنا النحو بالمعنى الضيّق، أي قسيم الصرف، وإنّما المقصود هو النحو بالمعنى العامّ الذي يشمل الصرف والنحو معًا.

وكَانَ من أَوائِلِ هَؤُلاءِ المُشَكّكِينَ المُنكرِينَ إسحَاقُ بنُ رَاهَويه (ت ٢٣٨ هـ)، فَقَد نَقَلَ عنهُ أَبُو الطّيّبِ اللّغَويّ قَولَهُ:" كَانَ اللّيثُ صَاحِبُ الخليلِ بنِ أَحمَدَ رَجُلاً صَالِحًا، وكَانَ الخليلُ عَمِلَ من كِتَابِ (العينِ) بَابَ العينِ وَحدَهُ، فَأَحَبَّ الليثُ أَن تَنفُقَ سُوقُ الخليلِ، فَصنّفَ بَاقِيَ الكِتَابِ، وسَمّى نَفسَهُ الخليلَ"⁽¹⁾.

ومنهُم أَبُو العَبّاسِ أَحمَدُ بنُ يَحيَى ثَعلَبٌ (ت ٢٩١ هـ)، الذي رَدّ كَثرَةَ الوهمِ، والغَلَطِ في كِتَابِ (العينِ) إلى أَنّ الخليلَ" رَسَمَهُ، ولَم يَحشُهُ"⁽٢⁾.

وتَابَعَهُ على ذلك أَبُو الطّيّبِ اللّغَويّ (ت ٣٥١ هـ) فَذَكَرَ أَنّ الخليلَ بنَ أَحمَدَ أَبدَعَ" بَدَائِعَ لِم يُسبَقْ إِلَيهَا، فَمن ذلك تَأْلِيفُهُ كَلامَ العَرَبِ على الحُرُوفِ في الكِتَابِ المُسَمّى بِكِتَابِ (العينِ)، فَإِنّهُ هو الذي رَتّبَ أَبوابَهُ، وتُوُفّيَ من قَبلِ أَن يَحشُوهُ"⁽٣⁾.

وظَاهِرُ قَولِ السّيرَافي (ت ٣٦٨ هـ) عن الخليلِ:"عَمِلَ أَوّلَ كِتَابِ (العينِ)" صَرِيحٌ في أَنّ الخليلَ لَم يُكمّلِ الكِتَابَ⁽٤⁾.

ومنهُمُ الأَزهَرِيّ (ت ٣٧٠) الذي قَالَ مُرَدِدًا كَلامَ ابنِ رَاهَويهِ:"كَانَ اللّيثُ رَجُلاً صَالِحًا عَمِلَ كِتَابَ (العينِ)، ونَسَبَهُ لِلخَلِيلِ لِيَنفُقَ كِتَابُهُ بِاسمِهِ، ويرغَبَ فيه مَن حَولَهُ"⁽٥⁾.

ومِمّن أَنكَرَهُ أَيضًا أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ (٣٧٧ هـ) ⁽٦⁾، وابنُ جِنّي (ت ٣٩٢ هـ)، الذي خَلَصَ إِلى أَنّ كِتَابَ (العينِ) فيه "من التّخليطِ، والخَلَلِ والفَسَادِ مَا لا يَجُوزُ أَن يُحمَلَ على أَصغَرِ أَتبَاعِ الخليلِ، فَضلاً عن نَفسِهِ.. وإِن كَانَ لِلخَلِيلِ فيه عَمَلٌ فَإِنّمَا هو أَنّهُ أَومَأَ إلى عَمَلِ هَذَا الكِتَابِ إِيمَاءً، ولَم يَلِهِ بِنَفسِهِ، ولا قَرّرَهُ، ولا حَرّرَهُ"⁽٧⁾.

---

(١) أبو الطيب اللغوي: "مراتب النحويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د ت)، ص ٥٨. وينظر: السيوطي: "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (١٩٧٩م)، ١/٥٥٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٧. وقد ردّ المالقي الوهم والغلط في العين إلى الخليل نفسه. ينظر: المالقي: "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق، (١٩٨٥م)، ص٤٦٥.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧.

(٤) السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (١٩٨٧م)، ١/٧٦ـ٧٧.

(٥) ابن منظور: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (د ت)، ٣/٢٧٣ عبد، والسيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٧٧.

(٦) ابن جني: "الخصائص"، حققه محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، ٣/٢٨٨.

(٧) المصدر نفسه ٣/٢٨٨.

ومن هَؤُلاءِ أَيضًا أَبُو بَكرٍ مُحَمّدُ بنُ الحَسَنِ الزُّبَيدِيُّ الأَندَلُسِيُّ (ت ٣٧٩ هــ)؛ صَاحِبُ (مُختَصَرِ العــينِ)، قَالَ فيه: "إنّه لا يَصِحّ أَنّهُ لَهُ، ولا يَثبُتُ عنهُ ... ومن الدّليلِ على كَونه لِغَيرِ الخليلِ أَنّ جَميعَ[١] مَا وقَعَ فيه مــن مَعَانِي النّحوِ إِنّمَا هو على مَذهَبِ الكوفيّينَ، وبِخِلافِ مَذهَبِ البَصرِيّينَ، على خِلافِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيهِ عن الخليلِ، وسِيبَويهِ حَامِلُ عِلمِ الخليلِ"[٢].

ومن هَؤُلاءِ كَذلك أَحمَدُ بنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥ هــ) الذي كَانَ يُرَدّدُ، إِذَا مَا نَقَلَ عن كِتَابِ (العينِ)، " وفــي الكِتَابِ المَنسُوبِ إِلى الخليلِ"[٣].

ثُمّ جَاءَ السّيُوطِيّ (ت ٩١١ هــ)، ولَخّصَ مَا سَبَقَ في كِتَابِهِ (المُزهِرِ في عُلُومِ اللّغَةِ وأَنواعِهَا)، في النّوعِ الأَوّلِ، في المَسأَلَةِ السّادِسَةَ عَشْرَةَ منهُ[٤]، وخَلَصَ إِلى أَنّ الخليلَ عَمِلَ أَوّلَ كِتَابِ (العينِ)، ولم يَكَمّلهُ[٥]؛ لِــذلك تَرَاهُ أَحيَانًا لا يُصَرّحُ بِاسمِ مُصَنّفِهِ، بَل يَكتَفِي بِالقَولِ: "وذَكَرَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ)" [٦].

ولا أُرِيدُ أَن أَخُوضَ في هذه المَسأَلَةِ، فَمَا سَبَقَ إِشَارَاتٌ دَوالٌّ على الطّعنِ في كِتَابِ (العينِ)، وفي نِــسبَتِهِ إِلى الخليلِ، كَمَا أَنّ البَحثَ في مُجمَلِهِ يَسعَى إِلى هذه الغَايَةِ، مُحتَكِمًا، إِلى (العينِ) نَفسِه، مُتّخِذًا بَعضَ مَا جَاءَ فيه من آرَاءٍ، مُقَارِنًا ذلك بِمَا حَفَلَ بِهِ (الكتَابُ) لِسيبَويه، من عِلمِ الخليلِ، لِكَونِهِ أَوضَحَ الطّرُقِ إِلى الخليلِ، مُستَعِينًا، من حِينٍ إِلى حِينٍ، بِمَا تَنَاثَرَ من آرَاءٍ خَلِيلِيّةٍ هُنَا وهُنَاكَ.

وقد بُنِيَ هَذَا البَحثُ من مَسَائِلَ في العَرَبِيّةِ، ممّا نَصّ عَلَيهِ صَاحِبُ كتابِ (العينِ)، ووجَدتُ خِلافَهُ[٧]، أَو مَا يُعَارِضُهُ، في غَيرِ كتابِ (العينِ)، مَنسُوبًا إِلى الخليلِ، أَو إِلى البَصرِيّينَ بِإِجمَاعٍ، لِكَونِ الخليــلِ واحِــدًا مــنهُم، أَضَعُهَا بَينَ أَيدِي المُحَقّقِينَ، وعُلَمَاءِ العَرَبِيّةِ، مُؤَمّلاً الإِفَادَةَ منهَا، إِلى جَانِبِ مَا لَدَيهِم، رَجَاءَ الوُصُولِ إِلى قَــولٍ فَصلٍ، ورَأيٍ قَاطِعٍ في أَمرِ نِسبَةِ كتابِ (العينِ)، لِلخَلِيلِ، أَو لِغَيرِه.

وهَذَا بَيَانٌ لِلقَضَايَا، والمَسَائِلِ الّتِي افتَرَقَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) فيهَا عن الخليلِ، أَو عن البَصرِيّينَ.

---

[١] ليس بإطلاق، فهناك مسائل عديدة جاءت وفق مذهب البصريين. ينظر: خلاصة البحث.

[٢] حاجي خليفة: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٤م)، ٣٧٨/٢.

[٣] ابن فارس: "مقاييس اللغة"، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط ٢، البابي الحلــبي، القــاهرة، (١٩٦٩م)، ٣٤٦/١، ٣٥٣، ٤٣٧. وينظر: "الصاحبي"، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د ت)، ص ٢٦.

[٤] السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٧٦/١.

[٥] المصدر نفسه ٧٧/١.

[٦] السيوطي: "همع الهوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٩٢م)، ٢١٢/٢.

[٧] سبقت الإشارة إلى قول أبي بكر الأندلسي إن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكــوفيّين، وبخــلاف مــذهب البصريين على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل وسيبويه حامل علم الخليل.

١. لَعَلّ أَبرزَ القَضَايَا، وأَوضَحَ الأَدلّةِ على هَذَا الافترَاقِ التَعليلُ الوارِدُ في كتابِ (العينِ)، في مَنعِ صَرفِ أَشيَاءَ.

يرى صاحبُ كتابِ (العينِ) أنَّ الأَصلَ صرفُ أشياءَ لكونِها على حدِّ فَيءٍ وأفياءٍ، أي على وزنِ أفعالٍ، ولكنَّ العربَ منعتهَا من الصرفِ، والعلّةُ عندَه في منعِها تَتَمَثّلُ في أَنّ "أَصلَ بِنَاءِ شَيءٍ: شَيّءٌ، بِوزنِ فَيعِلٍ، ولَكِنّهُم اجتَمَعُوا قَاطِبَةً على التّخفيفِ، كَمَا اجتَمَعُوا على تَخفيفِ مَيّت. .. فَلَمّا كَانَ الشّيءُ مُخَفّفًا، وهو اسمُ الآدَمِيّينَ، وغَيرِهِم من الخَلقِ، جُمِعَ على فَعلاء، فَخُفّفَ جَمَاعَتُهُ، كَمَا خُفّفَ واحِدَتُهُ، ولَم يَقُولُوا: أَشيِئَاءُ، ولَكِن: أَشيَاء، والمَدّةُ الآخِرَةُ زِيَادَةٌ، كَمَا زِيدَت في أَفعلاءَ، فَذَهَبَ الصّرفُ لِدُخُولِ المَدّةِ في آخِرِهَا، وهو مِثلُ مَدّةِ حَمرَاءَ، وأَسعِدَاءَ، وعَجَاسَاءَ⁽١⁾، وكُلّ اسمٍ آخِرُهُ مَدّةٌ زَائِدَةٌ فَمَرجِعُهُ إلى التّأنيثِ، فَإِنّهُ لا يَنصَرِفُ في مَعرِفَةٍ ولا⁽٢⁾ نَكِرَةٍ"⁽٣⁾.

ثُمّ يُورِدُ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) تَعليلاً آخَرَ، مَنسُوبًا إلى قَومٍ، من غَيرِ أَن يُسَمّيَهُم. قَالَ: "وقَالَ قَومٌ في أَشيَاءَ: إِنّ العَرَبَ لَمّا اختَلَفَت في جَمعِ الشّيءِ، فَقَالَ بَعضُهُم: أَشيِئَاء، وقَالَ بَعضُهُم: أَشَاواتٌ، وقَالَ بَعضُهُم: أَشَاوى، ولَمّا لَم يَجِئْ⁽٤⁾ على طَرِيقَةِ: فَيءٍ وأَفيَاءٍ، ونَحوِهِ، وجَاءَ مُختَلِفًا، عُلِمَ أَنّهُ قَد قُلِبَ عن حَدّهِ، وتُرِكَ صَرفُهُ"⁽٥⁾.

ويُثبِتُ سِيبَوَيهِ عن الخليلِ نَصًّا، تَجِدُ فيه اختِلافًا بَيّنًا في أَصلِ أَشيَاءَ، ووزنِهَا عمّا جَاءَ في كتابِ (العينِ). قَالَ: " وزعمَ الخَليلُ أَنّ أَشيَاءَ مَقلُوبَةٌ كَقِسِيٍّ"⁽٦⁾.

غَيرَ أَنّ مُحَقّقَي كتابِ (العينِ) تَدَخّلا في نَصّه، وأَقحَمَا فيه نَصًّا، أَثبَتَاهُ من (التّهذِيبِ) ⁽٧⁾، وهو يُشَابِهُ الرّأيَ الذي نَقَلَهُ سِيبَوَيهِ عن الخليلِ، في أَصلِ أشيَاءَ، ووزنِهَا. والنّصُّ هو: "وقَالَ الخليلُ: أَشيَاءُ اسمٌ لِلجَمِيعِ، كَأَنّ

---

(١) العجاساء: الإبل العظام المَسَان. ابن منظور: لسان العرب ١٣١/٦ عجس.

(٢) في المطبوع: ولا نكدة.

(٣) الخليل بن أحمد: "العين"، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ٢، وزارة الثقافة والإعلام، دار ومكتبة الهلال، بغداد، (١٩٨٦م)، ٢٩٥/٦—٢٩٦ شيء.

(٤) في المطبوع: يجيء.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٢٩٦/٦ شيء.

(٦) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٧م)، ٥٦٤/٣.

(٧) قال المحققان بعد أن أثبتا نص التهذيب: "يبدو أن رأي الخليل سقط من الأصول، فأثبتناه من التهذيب ٤٤٠/١١. وهو أشهر من أن (في المطبوع: من أين) يشك فيه.

أَصلَهُ: فَعلاء شَيَئَاء، فَاستُثقلَتِ الهَمزَتَانِ، فَقُلِبَت الهَمزَةُ الأُولَى إلى أَوّلِ الكَلِمَةِ، فَجُعِلَت: لَفعَاءَ، كَمَا قَلَبُوا أَنوُق فَقَالُوا: أَينُق، وكَمَا قَلَبُوا قُوُوس فقَالُوا: قِسِي"(١).

ومِمّا يُثِيرُ الغَرَابَةَ أَن يُثبِتَ الخليلُ في كتابِ (العينِ) رَأيَ الآخَرِينَ في أَشيَاءَ، وأَلا يُثبِتَ رَأيَهُ، أَو أَن يَسقُطَ رَأيُهُ منهُ، على الرّغمِ من اشتِهَارِ رَأيِ الخليلِ، وذُيُوعهِ بَينَ العُلَمَاءِ(٢).

٢. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) يَرَى أَنّ العِلّةَ في تَسكِينِ يَاءِ مَا كَانَ اسمينِ وجُعِلا اسمًا واحِدًا نِهَايَةُ صَدرِهِ يَاءٌ، هِي تَحرّكُ مَا قَبلَ اليَاءِ، إِذ لَو كَانَ مَا قَبلَهَا سَاكِنًا لَفُتِحَت. قَالَ:"ومَعدِي كَرِب، مَن جَعَلَهُ مَفعلاً فَإِنّهُ يَكُونُ لَهُ مَخرَجٌ من الواوِ واليَاءِ جَمِيعًا، ولَكِنّهُم جَعَلُوا اسمَينِ اسمًا، فَصَارَ الإِعرَابُ على البَاءِ، وسَكّنُوا يَاءَ مَعدِي لِتَحرّكِ الدّالِ، ولو كَانَتِ الدّالُ سَاكِنَةً لَنَصَبُوا اليَاءَ. وكَذلك كُلّ اسمَينِ جُعِلا اسمًا واحِدًا"(٣).

ونَاقَشَ سِيبَوَيهِ المَسأَلَةَ نَفسَهَا في (الكِتَابِ)، وسَأَلَ الخليلَ عن ذلكَ، فَجَاءَ تَعلِيلُهُ مُفَارِقًا التّعلِيلَ الوارِدَ في كتابِ (العين). ومُلَخّصُهُ أَنّ صَدرَ هَذَا المُركّبِ مُعتَلٌّ بِاليَاءِ، وأَنّ اليَاءَ سَكَنَت إِمّا تَشبِيهًا بِالأَلِفِ في حَالِ النّصبِ، وإِمّا تَشبِيهًا بِيَاءِ دَردَبِيسٍ(٤) الزّائِدَةِ حَشوًا، وهَذَا كَلامُ سِيبَوَيهِ: "وسَأَلتُ الخليلَ عن اليَاءَاتِ لِمَ لَم تُصَبْ في مَوضِعِ النّصبِ، إِذَا كَانَ الأَوّلُ مُضَافًا، وذلك قَولُكَ: رَأَيتُ مَعد يكَرِبٍ، واحتَمَلُوا أَيَادِيَ سَبًا؟ فَقَالَ: شَبّهوا هذه اليَاءَاتِ بِأَلِفِ مُثَنًّى حَيثُ عَرّوهَا من الرّفعِ والجَرّ، فكَمَا عَرّوا الأَلِفَ منهُمَا من النّصبِ أَيضًا، فَقَالَتِ الشّعَرَاءُ حَيثُ اضطُرّوا، وهو رُؤبَةُ(٥):

سَوّى مَسَاحِيهِنّ تَقطِيطَ الحُقَق

وقَالَ بَعضُ السّعدِيّينَ:

يَا دَارَ هِندٍ عَفَت إِلا أَثَافِيهَا

---

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٦/٢٩٦ـــ٢٩٧ شيء.

(٢) الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، دار الحديث، القاهرة (١٩٩٤م)، ٢/٢١٢، وأبو جعفر النحاس: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٧هـ)، ٢/٤٢، والعكبري: "إملاء ما من به الرحمن"، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (١٣٨٩هـ)، ١/٢٢٧، وأبو البركات الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٠م)، ١/٣٠٦، وأبو حيان: "البحر المحيط"، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د ت)، ٤/٢٨.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٢/٢١٧ عدو.

(٤) الدردبيس: الداهية، والشيخ الهم، والعجوز، واسم خرزة. ابن منظور: لسان العرب ٦/٨١ دردبس.

(٥) ديوانه ص ١٠٦.

ونَحوُ ذلك. وإِنّمَا اختُصّت هذه اليَاءَاتُ في هَذَا المَوضعِ بِذَا؛ لأَنّهُم يَجعَلُونَ الشّيئَينِ هَهُنا اسمًا واحِدًا، فَتَكُونُ اليَاءُ غَيرَ حَرفِ الإِعرَابِ، فَيُسَكّنُونَهَا، ويُشَبّهونَهَا بيَاءٍ زَائِدَةٍ سَاكِنَةٍ، نَحو يَاءِ دَردَبِيسٍ ومَفَاتِيحَ، ولَم يُحَرّكُوهَا كَتَحرِيكِ الرّاءِ في شَغَرَ لاعتِلالِهَا، كَمَا لَم تُحَرّكْ قَبلَ الإِضَافَةِ، وحُرّكَت نَظَائرُهَا من غيرِ اليَاءَات؛ لأَنّ لِليَاءِ والواوِ حَالاً، ستَرَاهَا إِن شَاءَ اللهُ، فَأَلزَمُوهَا الإسكَانَ في الإِضَافَةِ هَهُنَا إِذ قَد تَسكُن فيمَا لا يَكُونُ ومَا بَعدَهُ بِمَنزِلَةِ اسمٍ واحِدٍ في الشّعرِ"(١).

٣. وتَكَادُ مَسأَلَةُ نَاصِبِ الفِعلِ المُضَارِعِ بَعدَ "أَو"، و"حَتّى" تَكُونُ من أَبرَزِ المَسَائِلِ، الّتي تَتّضِحُ المُفَارَقَةُ فيهَا بَينَ رَأيِ صَاحِبِ كتابِ (العينِ)، ورَأيِ الخليلِ. فَقَد ذَهَبَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) إلى أَنّ الفعلَ المُضَارِعَ يَنتَصِبُ بِـ " أَو" و"حَتّى" أَنْفُسِهما، من غيرِ تَقديرِ "أَن". قَالَ: " وتَكُونُ "أَو" بِمَعنَى "حَتّى"، قَالَ امرُؤُ القيسِ(٢):

فَقُلتُ لَهُ لا تَبكِ عَينَاكَ إِنّمَا   نُحَاوِلُ مُلكًا أَو نَمُوتَ فَنُعذَرَا

أَي: حَتّى. وقَالَ: يَزِيدُ بنُ مُعَاوِيَةَ:

حَتّى يُصَادِفَ مَالاً أَو يُقَالَ فَتًى   لاقَى الّتِي تَشعَبُ الفِتيَانَ فَانشَعَبَا

فَيَنصِبُونَ بِـ "أَو" كَمَا يَنصِبُونَ بِـ "حَتّى" "(٣).

أَمّا رَأيُ الخليلِ، كَمَا يَنقُلُهُ عنهُ سِيبَويهِ، فَبَعِيدٌ عن رَأيِ صَاحِبِ كتابِ (العينِ). فَقَد ذَهَبَ الخليلُ إلى أَنّ الفِعلَ المُضَارِعَ بَعدَ "أَو" و "حَتّى" يَنتَصِبُ بِـ "أَن" مُضمَرَةً. قَالَ سِيبَويهِ في بَابِ أَو: " اعلَم أَنّ مَا انتَصَبَ بَعدَ "أَو" فَإِنّهُ يَنتَصِبُ على إِضمَارِ "أَن"، كَمَا انتَصَبَ في الفَاءِ والواوِ على إِضمَارِهَا. .. وسَأَلتُ الخليلَ عن قَولِهِ ــ عَزّ وجَلّ ــ {ومَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلّمَهُ اللهُ إِلا وحيًا أَو من ورَاءِ حِجَابٍ أَو يُرسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذنِهِ مَا يَشَاءُ}(٤)، فَزَعَمَ أَنّ النّصبَ مَحمُولٌ على "أَن" سِوى هذه الّتي قَبلَهَا. ولو كَانَت هذه الكَلِمَةُ على "أَن" هذه لَم يَكُنْ لِلكَلامِ وجهٌ، ولَكِنّهُ لَمّا قَالَ: {إِلا وحيًا أَو من ورَاءِ حِجَابٍ} كَانَ في مَعنَى إِلا أَن يُوحِيَ، وكَانَ أَو يُرسِلَ فِعلاً لا يَجرِي على إِلا، فَأُجرِيَ على أَن هذه، كَأَنّهُ قَالَ: إِلا أَن يُوحِيَ أَو يُرسِلَ؛ لأَنّهُ لَو قَالَ: إِلا وحيًا وإِلا أَن يُرسِلَ كَانَ حَسَنًا، وكَانَ أَن يُرسِلَ بِمَنزِلَةِ الإِرسَالِ، فَحَمَلُوهُ على أَن، إِذ لَم يَجُزْ أَن يَقُولُوا: أَو إِلا يُرسِلَ، فَكَأَنّهُ قَالَ: إِلا وحيًا أَو أَن يُرسِلَ"(٥).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٣٠٥ــ٣٠٧. وينظر: الرضي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ)، ٢/٨٥.

(٢) ديوانه ص ٦٦.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٤٣٨ــ٤٣٩ أو.

(٤) سورة الشورى الآية ٥١.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/٤٦-٤٩.

وقَالَ سِيبَوَيهِ في بَابِ حَتّى: ". .. وذلك قَولُكَ: سِرتُ حَتّى أَدخُلَها، كَأَنّكَ قُلتَ: سِرتُ إلى أَن أَدخُلَها، فَالنّاصِبُ لِلفعلِ هَهُنَا هو الجَارّ لِلاسمِ إِذَا كَانَ غَايَةً. فَالفعلُ إِذَا كَانَ غَايَةً نَصبٌ، والاسمُ إِذَا كَانَ غَايَةً جَرٌّ. وهَذَا قَولُ الخليلِ"(١). ويُؤَكّدُ ذلك نَقلُ جَمَاعَةٍ من النّحوِيّينَ إِجمَاعَ البَصرِيّينَ على أَنّ الفِعلَ بَعدَ حَتّى مَنصُوبٌ بِتَقدِيرِ "أَن"(٢).

ومَا ذَهَبَ إِلَيهِ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) يَتّفِقُ مَعَ الكوفيّينَ الذينَ ذَهَبُوا إِلى أَنّ "أَو"(٣)، و "حَتّى"(٤) حَرفَانِ يَنصِبَانِ الفِعلَ المُضَارِعَ أَصَالَةً من غَيرِ تَقدِيرِ "أَن".

٤. ومن هذه المَسَائِلِ الّتي اختَلَفَا في النّظَرِ إِلَيهَا مَسأَلَةُ عَمَلِ إِنّ وأَخَواتِها

فَظَاهِرُ كَلامِ صَاحِبِ كتابِ (العينِ) أَنّ عَمَلَ إِنّ وأَنّ يَقتَصِرُ على نَصبِ أَسمَائِهَا فَقَط. قَالَ: "وإِنّ وأَنّ ثَقِيلَةٌ، مَكسُورَةُ الأَلِفِ ومَفتُوحَةُ الأَلِفِ، وهِيَ تَنصِبُ الأَسمَاءَ، فَإِذَا كَانَت مُبتَدَأً لَيسَ قَبلَهَا شَيءٌ يعتَمِدُ عَلَيهِ، أَو كَانَت مُستَأنَفَةً بَعدَ كَلامٍ قَد تَمّ ومَضَى، فَأَتَيتَ بِهَا لأَمرٍ يَعتَمِدُ عَلَيهَا كَسَرتَ الأَلِفَ، وفيمَا سِوى ذلك تَنصِبُ أَلِفَهَا"(٥). ولو أَنّهَا تَعمَلُ الرّفعَ في أَخبَارِهَا لَنَصّ على ذلك.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/١٧. ويوضح سيبويه هذا الكلام في موضع آخر بقوله: "هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن وذلك اللام التي في قولك: جئت لِتفعلَ، وحتّى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء، فيجران، وليسا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال". ينظر سيبويه: الكتاب ٣/٥ـ٦.

(٢) أبو البركات الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين"، دار الفكر، بيروت، (د ت)، مسألة رقم ٨٣، ص ٥٩٨، والرضي: شرح الكافية، ٢/٢٤٠، وابن يعيش: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د ت)، ٧/١٩، والزبيدي: "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٧م)، ص ١٥٣ـ١٥٤.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ٢١٣، والبطليوسي: "إصلاح الخلل الواقع في الجمل"، تحقيق حمزة النشرتي، ط ١، دار المريخ، الرياض، (١٩٧٩م)، ص ٤٩.

(٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٣، ص ٥٩٧، وابن يعيش: شرح المفصل، ٧/١٩، وأبو حيان: "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م)، ص ٤٣٨، والكنغراوي: "الموفي في النحو الكوفيّ"، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (١٣٧١هـ)، ص ١١٦. وينظر: الفراء: "معاني القرآن"، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م)، ١/١٣٢ـ١٣٣، وأبو بكر الأنباري: "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٠م)، ص ٣٧٣.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٣٩٦ أن.

ويَتَعارَضُ مَا نَقُلَهُ سيبَويهِ عن الخليلِ مَعَ ظَاهِرِ مَا أَورَدَهُ صَاحِبُ العين. فَقَد نَقَلَ عنهُ صَرَاحَةً أَنّهَا تَعمَلُ عَمَلَينِ؛ الرّفعَ والنّصبَ. قَالَ: "وزعمَ الخليلُ أَنّهَا عَمِلَت عَمَلَينِ: الرّفعَ والنّصبَ، كَمَا عَمِلَت كَانَ الرّفعَ والنّصبَ حِينَ قُلتَ: كَانَ أَخَاكَ زَيدٌ"(١).

ومَذهَبُ صَاحِبِ كتابِ (العينِ) يَتّفِقُ مَعَ مَذهَبِ الكوفيّينَ الذينَ يَرَونَ أَنّ إِنّ وأَخَواتِهَا تَعمَلُ النّصبَ في أَسمَائِهِنّ، ولا عَمَلَ لَهُنّ في أَخبَارِهِنّ، وإِنّمَا هُنَّ بَواقٍ على رَفعِهَا(٢).

٥. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) ذَهَبَ إلى أَنّ (حَيثُ) أَدَاةٌ عَامِلَةٌ، تَرفَعُ الاسمَ بَعدَهَا. قَالَ: "لِلعَرَبِ في حَيثُ لُغَتَانِ، واللّغَةُ العَالِيَةُ: حَيثُ، الثّاءُ مَضمُومَةٌ، وهو أَدَاةٌ لِلرّفعِ، يَرفَعُ الاسمَ بَعدَهُ، ولُغَةٌ أُخرَى: حَوثُ"(٣).

وهَذَا المَذهَبُ يُوافِقُ مَذهَبَ الكوفيّينَ في إِعمَالِ هذه الأَدَاةِ الرّفعَ فيمَا بَعدَهَا، ويُعَارِضُ مَذهَبَ البَصرِيّينَ، ومنهُم الخليلُ، في عَدَمِ إِعمَالِهَا. جَاءَ في (تَذكِرَةِ النّحَاةِ): "هَل، وبَل، ولولا. .. وحَيثُ، وإِذ، وإِذَا، هذه الحُرُوفُ والظّرُوفُ كُلّهَا تَرفَعُ الأَسمَاءَ، والأَخبَارَ عِندَ الكوفيّينَ، وعِندَ أَهلِ البَصرَةِ لا عَمَلَ لَهَا البَتّةَ، وإِنّمَا يَقَعُ بَعدَهَا مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ، وهو الأَصَحّ"(٤).

٦. ومن هذه المَسَائِلِ، أَيضًا، أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العين) ذَهَبَ إلى أَنّ (من) تَقَعُ زَائِدَةً في الإِيجَابِ. قَالَ: "وأَمّا قَولُ اللهِ ــ جَلّ وعَزّ ــ : {ويُنَزّلُ من السّمَاءِ من جِبَالٍ فيهَا من بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ }(٥)، فَفيهِ قَولانِ: أَحَدُهُمَا: ويُنزّلُ من السّمَاءِ من أَمثَالِ جِبَالٍ فيهَا من بَرَدٍ، والثّانِي: ويُنَزّلُ من السّمَاءِ من جِبَالٍ فيهَا بَرَدٌ، و(من) صِلَةٌ"(٦)، أَي زَائِدَةٌ.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٣١/٢.

(٢) ابن السراج: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، بيروت، (١٩٨٥م)، ٢٣٠/١، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٢، ص ١٧٦، والعكبري: "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين"، تحقيق ودراسة عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م)، مسألة رقم ١١، ص ٣٣، وابن الحاجب: "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق وتقديم موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (١٤٠٠هـ)، ٢٠٨/١، وابن هشام: "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧م)، ١٤/٢، والسيوطي: همع الهوامع ١٥٥/٢.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٢٨٥/٣ حوث.

(٤) أبو حيان: تذكرة النحاة، ص ٣١٨. وينظر: ص ٦٤٤، وارتشاف الضرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج ١، ط ١، مطبعة النسر الذهبي، و ج ٢، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، (١٩٨٧م)، ٢١/٢، والبحر المحيط ١٥٥/١.

(٥) سورة النور الآية ٤٣. وفي (العين) ضُبطت: وينزِل، بتخفيف الزاي. والصوابُ ما أثبتنا.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٢٨/٨ برد.

ولَعَلّ في نَقلِ النّحويّينَ عن البَصرِيّينَ(١) سوى الأَخفَشِ(٢) مَنعَ زِيَادَتِهَا في الواجِبِ تَأكِيدًا على أَنّ رَأيَ الخليلِ في هذه المَسأَلَةِ هو رَأيُ البَصرِيّينَ، وأَنّهُ مَنَعَ زِيَادَتَهَا في الواجِبِ.

ومَذهَبُ صَاحِبِ كتابِ (العينِ) يَتّفِقُ مَعَ مَذهَبِ الكوفيّينَ الذينَ ذَهَبُوا إلى جَوازِ زِيَادَتِهَا في الواجِبِ(٣).

٧. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) ذَكَرَ أَنّ " إِذ لِمَا مَضَى، وقد يَكُونُ لِمَا يُستَقبَلُ، وإِذَا لِمَا يُستَقبَلُ"(٤). غيرَ أَنّ ظَاهِرَ نَقلِ سيبَوَيهِ عن الخليلِ أَنّ إِذ لِمَا مَضى فَقَط، وإِذَا لِمَا يُستَقبَلُ. قَالَ: "وسَأَلْتُهُ عن إِذَا، مَا مَنَعَهُم أَن يُجَازُوا بِهَا؟ فَقَالَ: الفِعلُ في إِذَا بِمَنزِلَتِهِ في إِذ، إِذَا قُلتَ: أَتَذكُرُ إِذ تَقُولُ، فَإِذَا فيمَا تَستَقبِلُ بِمَنزِلَةِ إِذ فيمَا مَضَى"(٥).

ومَا أَثْبَتَهُ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) من أَنّ إِذ تَأَتِي لِمَا يُستَقبَلُ، جَعَلَهُ ابنُ هِشَامٍ وجهًا من أَوجُهِ إِذ، وذَكَرَ أَنّ "الجُمهورَ لا يُثبِتُونَ هَذَا القِسمَ"(٦).

٨. ومن هذه المَسَائِلِ أَيضًا أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) ذَهَبَ إلى أَنّ نَحو: ذو، وفُو، وأَخُو، وحَمُو، وامرُؤٌ، وابنُمٌ، يَكُونُ إِعرَابُهُ على حَرفَينِ، قَالَ: "ولَيسَ في كَلامِ العَرَبِ شَيءٌ يَكُونُ إِعرَابُهُ على حَرفَينِ غَيرُ سَبعِ(٧) كَلِمَاتٍ، وهُنّ: ذُو، وفُو، وأَخُو، وحَمُو، وامرُؤٌ(٨)، وابنُمٌ"(٩). ومَعَنى هَذَا أَنّهَا مُعرَبَةٌ من مَكَانَينِ.

---

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤/٢، وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، (١٤٠٠هـ)، ٤٨٤/١ــ٤٨٥، وأبو حيان: البحر المحيط ٧٩/٦، والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٩١، والسيوطي: همع الهوامع، ٢١٥/٤، والمرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة (د ت)، ص ٣١٨.

(٢) الأخفش: "معاني القرآن"، تحقيق فائز فارس، ط ٢، (١٩٨٢م)، ص ٩٨ــ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ط ٣، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧ م، ٤٢٤/١، و ٥٦/٢، و ٧٣/٦، والرضي: شرح الكافية، ٢٣٨/١، و ٥٥/٢، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، والبغدادي: "حاشية على شرح بانت سعاد"، تحقيق نظيف محمد خواجة، فرانتس شتاينر بفيسبادن، (١٩٨٠م)، ص ٤٥٨. بل إن أبا حيان ذكر أن أحدا من البصريين والكوفيّين لا يجيز زيادة من في الواجب إلا الأخفش ينظر: البحر المحيط ٩٨/١، ١٠٥. وأشير إلى أن هناك اضطرابا في نقل مذهب الكوفيّين في هذه المسألة ينظر: حمدي الجبالي: "الخلاف النحوي الكوفيّ"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (١٩٩٥م)، ص ٤٨٨ وما بعدها.

(٤) الخليل بن أحمد: العين ٢٠٤/٨إذ، إذا.

(٥) سيبويه: الكتاب ٦٠/٣.

(٦) ابن هشام: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣،دار الفكر، بيروت، (١٩٧٢م)، ص ١١٣.

(٧) لم يذكر إلا ستّا، والظاهر أن السابعة هي أبو.

(٨) رُسمت في المطبوع وامرءٌ، والصواب ما أثبت.

(٩) الخليل بن أحمد: العين، ٢٠٧/٨ ذو.

ومَا ذَهَبَ إِلَيهِ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) يُوافِقُ المَشهورَ من مَذهِبِ الكوفيّينَ(١) أَنّ نَحو هذه الأَسمَاءِ مُعـرَبٌ من مَكَانَينِ، ويُعَارِضُ مذهب جُمهورِ البَصرِيّينَ أَنّ نَحوَ هذه الأَسمَاءِ مُعرَبٌ من مكَانٍ واحِدٌ(٢).

٩. ومنهَا أَيضًا تَوجِيهُ قَولِ امرِئِ القَيسِ

لَهَا مَتنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ على سَاعِدَيهِ النّمِرِ(٣)

فَقَد عَرَضَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) مَا في هَذَا البَيتِ من العَرَبِيّة، فَذَكَرَ رَأيينِ، ظَاهِرُهُمَا يَدُلّ على أَنّهُمَا لَيسَا لَهُ. أَحَدُهُمَا أَنّهُ أَرَادَ (خَظَاتَانِ)، فَحَذَفَ النّونَ لِلتَخفيفِ، وثَانيهِمَا أَنّهُ أَرَادَ خَظَاتَا، فَلَمّا تَحَرّكَت التّاءُ أَعَادَ الأَلِفَ من أَجلِ الحَرَكَةِ والفَتحَةِ، والقِيَاسُ أَن تُترَكَ. وهَذَا كَلامُهُ: ". .. قَالَ: وقَالَ بَعضُ النّحوِيّينَ: كُفّ نُونُ خَظَاتَا، كَمَا قَالُوا في الرّفعِ: اللّذَا، وهُم يُرِيدُونَ اللّذَانِ. وعلى هَذَا الكَفّ قِرَاءةُ مَن قرَأَ: {المُقِيمِي الصّلاةَ}(٤)، فَنَصَبَ الصّلاةَ. ويُقَالُ: بَل أُخرِجَت على أَصلِ التّصرِيفِ، كَمَا تَقُولُ لِلذّكَرِ: خَظَا، وقَالُوا لِلمَرأَتَينِ: خَظَاتَا؛ لأَنّ الواحِدَةَ يُقَالُ لَهَا: خَظَت، وغَزَت، فَتُسقطَ الأَلِفَ التّاءُ، فَلَمّا تَحَرّكَت التّاءُ في قَولِكَ: {خَظَاتَا وغزَتَا، كَانَ في القِيَاسِ أَن تُترَكَ الأَلِفُ مَكَانَهَا خَظَتَا وغزَاتَا، ولَكِنّهُم بَنَوا التّثنِيَةَ}(٥) على عَقِبِ فِعلِ الواحِدِ، فَأَلزَمُوا طَرَحَ الأَلِفِ"(٦).

ونَقَلَ جَمَاعَةٌ الرّأيَ الأَوّلَ عن الفَرّاءِ(٧)، والثّانِيَ عن الكِسَائِيّ(٨). ولو كَانَ الرّأيَانِ، أَو أَحَدُهُمَا لِلخَلِيلِ لَمَا أَغفَلَ ذلك النّحَاةُ، ولَمَا سَكَتَ سِيبَوَيهِ عنهُ(٩).

---

(١) للكوفيّين مذهبان آخران في إعراب هذه الأسماء. ينظر: حمدي الجبالي: الخلاف النحوي الكوفيّ ص ١٠٨.

(٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢، ص ١٧، والسيوطي: همع الهوامع ١١٢٣ وما بعدها، والرضي: شرح الكافية ١/٢٧، والمجاشعي: "شرح عيون الإعراب"، تحقيق حنا جميل حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، (١٩٨٥م)، ص ٥٧.

(٣) ديوانه ص ١٦٤.

(٤) سورة الحج الآية ٣٥.

(٥) وما بين { } ورد هكذا في المطبوع. ولعل الصواب: خظتا وغزتا، كان القياس أن تترك الألف مكانها خظاتا وغزاتا. كما ورد (بندا التثنيةُ) بدلا من بنوا التثنيةَ.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٤/٢٩٧ خظو، خظي.

(٧) الفارقي: "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب"، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، ط ٣، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٠م)، ص٣٣٨، والبطليوسي: "الحلل في شرح أبيات الجمل"، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط ١، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٧٩م)، ص ٢٨٥، وابن منظور: لسان العرب، ١٤/٢٣٣ خظا، والبغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ت)، ٣/٣٥٦.

(٨) ابن منظور: لسان العرب: ١٤/٢٣٣ خظا، وإميل بديع يعقوب: "المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م)، ١/٣٠٠.

(٩) ينظر: الزجاجي: "مجالس العلماء"، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، (١٩٨٣م)، ص٨٦.

١٠. ومن هذه المَسَائِلِ مَا ذَهَبَ إلَيهِ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) من أَنّ إيّاكَ مُكوّنَةٌ من الكَافِ، وهِيَ الضّمِيرُ، ومن (إيّا)، وهِيَ عِمَادٌ لِلكَافِ، وكَانَ يَذهَبُ إلى أَنّ (إيّا) لا تَكُونُ مَعَ الضّمَائِرِ؛ الكَافِ والهَاءِ، واليَاءِ في مَوضِعِ الجَرّ. قَالَ مُعَلّقًا على قَولِهِ تَعَالَى: {أَيّاما تدعُوا }(١) :"مَا صِلَةُ أيَا، يُجعَلُ مَكَانَ اسمٍ مَنصُوبٍ، كَقَولِكَ: ضَرَبتُكَ، فَالكَافُ اسمُ المَضرُوبِ، فَإذَا أَرَدتَ تَقدِيمَ اسمِهِ غَيرِ ظُهورِهِ قُلتَ: إيّاكَ ضَرَبتُ، فَتَكُونُ إيّا عِمَادًا لِلكَافِ، لأَنّهَا لا تُفرَدُ من الفِعلِ، ولا تَكُونُ إيّا مَعَ كَافٍ، ولا هَاءٍ، ولا يَاءٍ في مَوضِعِ الرّفعِ والجَرّ. .."(٢).

غَيرَ أَنّ مَا جَاءَ في (الكِتَابِ) نَقلاً عن الخليلِ، يُفَارِقُ بِجَلاءٍ، مَا جَاءَ في كتابِ (العينِ). فَقَد نَقَلَ سِيبَوَيهِ عن الخليلِ أَنّ إيّا اسمٌ أُضِيفَ إلى الكَافِ، لِظُهورِ الإضَافَةِ في قَولِهِم: إذَا بَلَغَ الرّجُلُ السّتّينَ، فَإيّاهُ وإيّا الشّوابّ. وهَذَا هو النّقلُ: " وقَالَ الخليلُ: لَو أَنّ رَجُلاً قَالَ: إيّاكَ نَفسكَ لَم أُعنفْهُ؛ لأَنّ هذه الكَافَ مَجرُورَةٌ. وحَدّثَنِي مَن لا أَتّهِمُ عن الخليلِ أَنّهُ سَمِعَ أَعرَابِيًّا يَقُولُ: إذَا بَلَغَ الرّجُلُ السّتّينَ، فَإيّاهُ وإيّا الشّوابّ"(٣).

وعَرَضَ عَدَدٌ من النّحوِيّينَ هذه المَسأَلَةَ وشَرَحُوهَا، وذَكَرُوا خِلافَ العُلَمَاءِ فيهَا. وكُلّهُم، فيما أَعلَمُ، ذَكَرَ أَنّ مَذهَبَ الخليلِ هو أَنّ إيّا اسمٌ مُضمَرٌ، أُضِيفَ إلى الكَافِ، وأَنّ مَذهَبَ بَعضِ النّحوِيّينَ أَنّ الكَافَ هِيَ الضّمِيرُ، وأَنّ إيّا عِمَادٌ لَهَا(٤)، وهو مَنسُوبٌ لِلكوفيّينَ(٥).

١١. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّنا نَجدُ افتِرَاقًا بَيّنًا بَينَ مَا نَقَلَهُ سِيبَوَيهِ عن الخليلِ، ومَا جَاءَ في كتابِ (العينِ)، في أَصلِ قَولِهِم: إمّا لا، وفي بَيَانِ المَحذُوفِ منهَا. فَأَصلُ العِبَارَةِ في كتابِ (العينِ)" إنّمَا هو: إن لا تَفعَل ذَاكَ فَافعَل

---

(١) سورة الإسراء الآية ١١٠.

(٢) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٤٤٠-٤٤١ أي.

(٣) سيبويه: الكتاب، ١/٢٧٩.

(٤) ابن جني: "سر صناعة الإعراب"، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ١، مطبعة البابي الحلبي بمصر، (١٩٥٤م)، ١/٣١١، والعكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١/٦، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم ٩٨، ص ٦٩٥. والرضي: شرح الكافية ٢/١٢، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ١/٤٧٤، والسيوطي: همع الهوامع، ١/٢١٢، والمرادي: الجنى الداني، ص٥٣٦، والإسفراييني: "فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، (١٩٨١م)، ص ١٦٣.

(٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم ٩٨ ص ٦٩٥، والسلسيلي: "شفاء العليل في ايضاح التسهيل" دراسة وتحقيق الشريف عبد الله البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، "١٩٨٦م)، ١/١٩٠. وأشير إلى أن هناك اضطرابا في نقل مذهب الكوفيّين في أصل إياك وفروعها. ينظر: حمدي الجبالي: الخلاف النحوي الكوفيّ، ص ٤٩٧.

ذَا، ولَكِنّهُم لَمّا جَمَعُوا هَؤُلاءِ الأَحرُفَ فَصِرنَ في مُجرَى اللفظِ مُثقلَةً، فَصَارَ لا في آخرِهَا كَأَنّهُ عَجزُ كَلِمَةٍ فيهَا ضَمِيرُ مَا ذَكَرتُ لَكَ، في كَلامٍ طَلَبتَ فيه شَيئًا، فَرُدّ عَلَيكَ أَمرُكَ، فَقُلتَ: إمّا لا فَافعَل ذَا"(١).

وأَصلُهَا في (الكِتَابِ) كَمَا "زَعَمَ الخليلُ، رَحِمَهُ اللهُ، أَنّهُم أَرَادُوا إِن كُنتَ لا تَفعَلُ غَيرَهُ فَافعَل كَذَا، وكَذَا إِمّا لا، ولَكِنّهُم حَذَفُوهُ لِكَثرَتِهِ في الكَلامِ"(٢).

فَالمَحذُوفُ منهَا إِذَن، بِحَسبِ كتابِ (العينِ)، بَعضُ جُملَةٍ، دَلّت عَلَيهِ لا، و مَا صِلَةٌ، وبِحَسَبِ (الكِتَابِ) بَعضُ جُملَةٍ، والفِعلُ "كَانَ" المُعَوّضُ منهُ مَا(٣).

ويَنضَافُ إِلى مَا سَبَقَ اختِلافُ التَعلِيلِ في (الكِتَابِ) عنهُ في كتابِ (العينِ). فَالعِلّةُ في (الكِتَابِ) أَنّ الحَذفَ وقَعَ في الكَلامِ لِكَثرَةِ الاستِعمالِ، وفي كتابِ (العينِ) أَنّ الحَذفَ وقَعَ لِثِقَلِ اللفظِ، فَصَارَ لا في آخرِ العِبَارَةِ عَجُزَ الصّيغَةِ ونِهَايَتَها، دَالاً على المَحذُوفِ منهَا، ومُغنِيًا عنهُ.

١٢. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) أَورَدَ في أَصلِ حَبّذَا قَولَينِ؛ الأَوّل: أَنّ أَصلَهَا " حَرفَانِ حَبّ وذَا، فَإِذَا وصَلَتَ رَفَعتَ بِهِمَا، تَقُولُ: حَبّذَا زَيدٌ"(٤). ويَنقُلُ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) في مَوضِعٍ آخَرَ من (العينِ) هَذَا الرّأيَ عن أَبِي أَحمَدَ(٥) وفي هَذَا دِلالَةٌ على أَنّ الرّأيَ لِيسَ لَهُ. وهَذَا الرّأيُ يُوافِقُ مَا ورَدَ في (الكِتابِ) لِسِيبَويهِ، نَقلا عن الخليلِ. جَاءَ فيه: "وزعمَ الخليلُ، رَحِمَهُ اللهُ، أَنّ حَبّذَا بِمَنزِلَةِ حَبّ الشّيءُ، ولَكِنّ ذَا وحَبّ بِمَنزِلَةِ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ، نَحو لَولا، وهو اسمٌ مَرفُوعٌ"(٦).

والثّانِي: أَنّ أَصلَهَا " أَحبِب بِهَذَا"(٧). وهو رَأيٌ غَرِيبٌ، إِلا أَن يَكُونَ أَرَادَ مَعنِى التّعَجّبِ. والمَشهورُ أَن تَكُونَ حُبّ المَفصُولَةُ من ذَا المَجرُورَةِ بِالبَاءِ الزّائِدَةِ(٨) هِيَ الّتِي بِمَعنَى صِيغَةِ التّعَجّبِ: أَحبِب بِهَذَا، لا أَن تَكُونَ حَبّذَا بِمَعنَى أَحبب بِهَذَا(٩).

---

(١) الخليل بن أحمد: العين ٣٥١/٨ إما لا.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) وينظر: أبو بكر الأنباري: "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، (١٩٨٧م)، ٢٥٩/١، والسيوطي: همع الهوامع ١٠٦/٢.

(٤) الخليل بن أحمد: العين، ٣٢/٣ حب.

(٥) الخليل بن أحمد: العين ٣/ ٢٠٣. وقال محققا العين: " أبو أحمد هذا بعض الذين تردد ذكرهم في (العين)، ممن لم نعرف عنهم شيئا" هامش رقم ٢، ٢٠١/٣.

(٦) سيبويه: الكتاب ١٨٠/٢. وينظر: السيوطي: همع الهوامع ٤٥/٥.

(٧) الخليل بن أحمد: العين، ٢٠٣/٣ حبذ.

(٨) كقول الأخطل: فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبّ بها مقتولةً حين تقتلُ

(٩) ينظر: الرضي: شرح الكافية ٣١٩/٢.

١٣. ومن هذه المَسَائِلِ أَيضًا أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) أَورَدَ في أَصلِ كَأَيِّن رَأيينِ.

الأَوّل أَنّ الكَافَ زَائِدَةٌ، والنُونَ بِمَنزِلَةِ التّنوينِ، وأَنّ أَصلَ بِنَائِهَا: أَيٍّ. والثّانِي أَنّ النّونَ أَصلٌ، والكَافَ زَائِدَةٌ لازِمَةٌ.

وظَاهِرُ عِبَارَتِهِ يَدُلّ على أَنّهُ لَيسَ صَاحِبَ هَذَينِ الرّأيينِ، فَهو يَسُوقُهَا مُصَدّرَةً بِصِيغَةِ: يُقَالُ، وكَأَنّهُ نَحوِيٌّ لَيسَ بِذِي بَاعٍ طَوِيلة في مَيدَانِ العَرَبِيّة، وعُلُومِهَا، هَمّهُ تَردِيدُ آرَاءِ الآخَرِينَ، ونَقلُهَا. وهذه عِبَارَتُهُ: "وكَأَيّن في مَعنَى كَم، يُقَالُ: الكَافُ فيهَا زَائِدَةٌ، والنّونُ بِمَنزِلَةِ التّنوينِ، وأَصلُ بِنَائِهَا: أَيٍّ. ويُقَالُ: بَلِ النّونُ مَعَ أَيٍّ أَصلٌ، والكَافُ زَائِدَةٌ لازِمَةٌ، كَمَا لَزِمَت كَافَ كَم، ونَحوِهَا"(١).

ومَا في (الكِتَابِ)، نَقلا عن الخليلِ، يُوافِقُ الرّأيَ الأَوّلَ. جَاءَ فيه: "وسَأَلتُ الخليلَ عن كَأَنّ، فَزَعَمَ أَنّهَا إِنّ لَحِقَتهَا الكَافُ لِلتّشبِيهِ. .. وهِيَ نَحوُ كَأَيٍّ رَجُلاً، ونَحوُ: لَهُ كَذَا وكَذَا دِرهَمًا"(٢).

١٤. ومن ذلك أَنّ سِيبَوَيهِ نَقَلَ عن الخليلِ أَنّ هَلُمّ مُركّبَةٌ من حَرفِ التّنبيهِ هَا، ولُمّ. قَالَ سِيبَوَيه:" وأَمّا هَلُمّ فَزَعَمَ أَنّهَا حِكَايَةٌ في اللغَتَينِ جَمِيعًا، كَأَنّهَا لُمّ أُدخِلَت عَلَيهَا الهَاءُ، كَمَا أُدخِلَت هَا على ذَا"(٣). وقَالَ سيبويهِ في موضعٍ آخرَ: " وزعمَ أنّها لُمَّ أَلحقْتَها هاءً للتنبيهِ "(٤).

ومن المُؤَمّلِ أَن يُثبِتَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) رَأيَهُ هَذَا فيه، غَيرَ أَنّهُ لَم يُشِرْ إِلى شَيءٍ من ذلك، وظَاهِرُ كَلامِهِ أَنّهَا بَسِيطَةٌ، غَيرُ مُرَكّبَةٍ. وهَذَا نَصّهُ: " وهَلُمّ كَلِمَةُ دَعوةٍ إِلى شَيءٍ. التّثنِيَةُ، والجَمعُ، والوحدَانُ، والتّأنِيثُ، والتّذكِيرُ فيه سَواءٌ، إِلا في لُغَةِ بَنِي سَعدٍ، فَإِنّهُم يَحمِلُونَهُ على تَصرِيفِ الفِعلِ، فَيَقُولُونَ: هَلُمّا، وهَلُمّوا، ونَحو ذلك"(٥).

والغَرِيبُ في الأَمرِ أَن يَنسِبَ أَبُو جَعفَرٍ النّحّاسُ إِلى الخليلِ أَنّ أَصلَهَا: هَل أُمّ، زَاعِمًا أَنّ ذلك في كِتَابِ (العين). قَالَ: "قَالَ أَبُو جَعفَرٍ: وقد ذَكَرنَا مَعنَاهَا، إِلا أَنّ في كِتَابِ(العينِ) لِلخَلِيلِ، رَحِمَهُ الله، أَنّ أَصلَهَا: هَل أَؤُمّ"(٦).

---

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٤٤١ أي. وينظر في هذين الرأيين: السيوطي: همع الهوامع ٤/٣٨٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/١٥١. وينظر: ٣/٣٣٢.

(٣) سيبويه: الكتاب: ٣/٣٣٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٥٢٩.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ٤/٥٦ هلم.

(٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢/١٠٥–١٠٦.

ومَا نَسَبُهُ أَبُو جعفَرٍ إلى الخليلِ يَتّفِقُ مَعَ الفَرّاءِ(١)، أَو مَعَ الكوفيّينَ(٢) الذينَ ذَهَبُوا إلى أَنّ هَلُمّ مُرَكّبَةٌ من هَل وأَمّ.

١٥. ولَعَلَ مَسأَلَةَ وُقُوعِ بَعضِ أَحرُفِ الجَرّ مَوقِعَ بَعضِهَا الآخَر واحِدَةٌ مِمّا يُظهِرُ التّبَايُنَ بَينَ آرَاءِ صَاحِبِ كتابِ (العينِ)، وآرَاءِ البَصرِيّينَ، ومنهُمُ الخليلُ بنُ أَحمَدَ.

فَصَاحِبُ كتابِ (العينِ) أَجَازَ أَن يَنُوبَ بَعضُ أَحرُفِ الجَرّ عن بَعضٍ، وأَلَحّ على ذلك في أَكثَرَ من مَوضِعٍ. فَقَد أَجَازَ أَن تكُونَ "في" بِمَعنَى البَاءِ، قَالَ مُعَلّقًا على قَولِ الشّاعِرِ:

مَنَعتَ من أَبرَهَةَ الحَطِيمَا   وكُنتَ فيمَا سَاءهُ زَعِيمَا

"ومَعنَى فيمَا: بِمَا"(٣)، وأَن تكُونَ بِمَعنَى "على"، قَالَ مُعَلّقًا على قَولِ الشّاعِرِ:

والأَكلُ في الفَاثُورِ(٤) بِالظّهَائِرِ

"وقَولُهُ: في الفَاثُورِ، أَي على الفَاثورِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {ولأُصَلّبَنّكُم في جُذُوعِ النّخلِ}(٥)، أَي: على جُذُوعِ النّخلِ"(٦). كَما أَجَازَ وُقُوعَ "إلى" مَوقِعَ "مع"، كقَولِهِم: أَحمَدُ إِلَيكَ اللهَ، أَي: مَعَكَ"(٧).

ومَا ذَهَبَ إِلَيهِ صَاحِبُ كتابِ (العين) يَتّفِقُ مَعَ مَذهَبِ الكوفيّينَ الذينَ يُجيزُونَ مَبدَأَ النّيَابَةِ، ويُعَارِضُ مَذهَبَ البَصرِيّينَ الذين لا يُجِيزُونَ ذلك، ولا يَأخُذُونَ بِهِ(٨). ولو أَنّ الخليلَ من النّحوِيّينَ القَائِلِينَ بمبدأِ النّيَابَةِ لمَا أَغفَلَ ذلك نَقَلَةُ المَذَاهِبِ.

---

(١) الفراء: معاني القرآن ١/٢٠٣. وينظر: ابن جني: الخصائص، ٣/٣٥ــ٣٦، وابن قُتَيبة: "تأويل مشكل القرآن"، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٥٤م)، ص ٤٢١، وابن عقيل: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج ١، (١٩٨٠م)، وج ٢، (١٩٨٢م)، ٢/٦٤٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٣/٣٩.

(٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص ٣٤١، والرضي: شرح الكافية ٢/٧٣، والإسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٥٠.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٤/٤٩ بره.

(٤) الفاثور: هو الطست خان عند العامة، والخوان من رخام عند أهل الشام. ابن منظور: لسان العرب ٥/٤٤ فثر.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٢٤.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٢٢١ فثر.

(٧) السابق، ٣/١٨٩ حمد.

(٨) ينظر: البطليوسي: "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣م)، ص ٢٣٩، والأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت)، ٢/٥ــ٦، والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت)، ٢/٢١٠، والبغدادي: "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط ١، دمشق، (١٣٩٣هـ)، ٤/٢٩.

١٦. ومن هذه المَسَائِلِ أَنّ صَاحِبَ كتابِ (العينِ) ذَهَبَ إلى أَنّ أَصلَ مَيّتٍ مَوْيِتٌ، مثلُ: سَيّدٍ وسَوْيِدٍ، فَأُدغمَتِ الواوُ في اليَاءِ، وثُقّلَتِ اليَاءُ، ثُمّ ذَكَرَ رَأيًا آخرَ(١) ظَاهِرُهُ أَنّهُ لَيسَ لَهُ(٢)، وهو أَنّ أَصلَهُ مَيوتٌ. وهَذَا كَلامُهُ: "مَيّتٌ في الأَصلِ مَوْيِتٌ، مِثلُ سَيّدٍ وسَوْيِدٍ، فَأُدغِمَت الواوُ في اليَاءِ، وثُقّلَتِ اليَاءُ، وقِيلَ: مَيوتٌ وسَيوِدٌ"(٣).

والغَريبُ في الأَمرِ أَن يُوافِقَ مَا في (الكِتَابِ) لِسيبَويهِ نَقَلاً عن الخليلِ الرّأيَ الثّاني، ويُعَارِضُ الرّأيَ الأَوّلَ، رَأيَ الخليلِ الحَقّ. قَالَ سيبَويهِ: "وذلك قَولُكَ في فَيعِلٍ: سَيّدٌ وصَيّبٌ، وإِنّمَا أَصلُهُمَا سَيوِدٌ، وصَيوِبٌ. وكَانَ الخليلُ يَقُولُ: سَيّدٌ(٤) فَيعلٌ، وإِن لَم يكُنْ فَيعِلٌ في غَيرِ المُعتَلّ؛ لأَنّهُم قَد يَختَصّونَ المُعتَلّ بِالبِنَاءِ، لا يَخُصّونَ بِهِ غَيرَهُ من المُعتَلّ"(٥). والرّأيُ الثّاني هو رَأيُ البَصرِيّينَ بِاتّفَاقٍ(٦)، وهو المَنقُولُ عنهُم، والرّأيُ الأَوّلُ هو رَأيُ الكوفيّينَ، والمَشهورُ عِندَهُم(٧).

١٧. ومن ذلك، أَيضًا، أَنّ عَدَدًا من المُصطَلَحَاتِ النّحويّةِ، الّتي استَخدَمَهَا صَاحِبُ كتابِ (العينِ)، تُفَارِقُ مَا ورَدَ في (الكِتَابِ) لِسيبَويهِ من مُصطَلَحَاتٍ على لِسَانِ الخليلِ(٨)، وتَختَلِفُ عَمّا استَعمَلَهُ سَائِرُ البَصرِيّينَ، وتُوافِقُ مُصطَلَحَاتِ الكوفيّينَ، ومَا نُسِبَ إِلَيهِم. وقَد يَكُونُ ما نُسِبَ إلى الكوفيّينَ من مُصْطَلَحَاتٍ نَحْوِيّةٍ، مُتّفقِينَ فيهِ معَ ما جاءَ في كتابِ (العينِ) هو أَصلاً لصاحبِ كتابِ (العينِ)، ثُمَّ صارَ الكوفيّونَ يُعرفُونَ فيهِ فيما.

---

(١) في هامش المطبوع من العين رقم ٨٣، ٨/١٤٠: " جاء في الأصول المخطوطة: إن القول الأول ورد في نسختي الحاتمي والزوزني، وأما القول الثاني فقد ورد في نسخة مطهر. وهو من عمل النساخ".

(٢) هو رأي الكوفيّين كما سيأتي.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ٨/١٤٠ موت.

(٤) في المطبوع: سَيِدٌ.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٣٦٥.

(٦) وإن كانوا يختلفون في ما إذا كانت عينه مكسورة (فيعِل)، أو مفتوحة (فيعَل).

(٧) ينظر: الزجاجي: "اشتقاق أسماء الله"، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م)، ص١٤٢، ومكي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، تحقيق محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨١م)، ١/٣٣٩، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١٥، ص٧٩٦، وأبو حيان البحر المحيط ١/٨٣، والرضي: "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٧٥م)، ٢/١٧٥ــ١٧٦.

(٨) ناقش جعفر عبابنة في كتاب له عن الخليل ما جرى على لسان الخليل في (الكتاب) من مصطلحات نحوية. ينظر: جعفر عبابنة: "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي"، ط ١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٤م)، ص١٥٨ ــ ١٧٨.

فَقَد استَخدَمَ مُصطَلَحَ الأَدَاة. قَالَ: " لأَنّ الزّجرَ والأَصواتِ والحِكَايَاتِ تُحَرّكُ أَواخِرُهَا على غَيرِ إِعرَابٍ لازِمٍ، وكَذلك الأَدَواتُ الّتِي لا تَتَمَكّنُ في التّصرِيفِ"(١). ويُقَابِلُ هَذَا المُصطَلَحَ على لِسَانِ الخليلِ في (الكِتَابِ)(٢) مُصطَلَحُ الحَرفِ. والأَدَاةُ مُصطَلَحٌ كوفيٌّ، والحَرفُ مُصطَلَحٌ بَصريٌّ، قَالَ الخُوارِزمِيّ: "الكَلامُ ثَلاثَةُ أَشيَاءَ؛ اسمٌ. ... وحَرفٌ جَاءَ لِمَعنًى، مِثلُ: هَل، وقد، وبَل. وأَهلُ الكُوفةِ يُسَمّونَ حُرُوفَ المَعَانِي أَدَواتٍ"(٣).

واستَخدَمَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) مُصطَلَحَ الصّفَةِ بِمَعنَيَينِ؛ الأَوّلِ بِمَعنَىحَرفِ الجَرّ، قَالَ: "وعلى صِفَةٌ من الصّفَاتِ"(٤)، وأَمّا الخليلُ فَكَانَ يَستَخدمُ مُصطَلَحَ حُرُوفِ الجَرّ، إلى جَانِبِ حُرُوفِ الإِضَافَةِ(٥). والثّاني بِمَعنَى الظّرفِ، قَالَ: "عِندَ حَرفُ الصّفَةِ، فَيَكُونُ مَوضعًا لِغَيرِه، ولَفظُهُ نَصبٌ؛ لأَنّهُ ظَرَفٌ لِغَيرِه، وهو في التّقرِيبِ شبهُ اللّزقِ، لا يَكَادُ يَجِيءُ إِلا مَنصُوبًا، لأَنّهُ لا يَكُونُ إِلاّ صِفَةً، مَعمُولاً فيهَا"(٦). وأَمّا الخليلُ فَكَانَ يَستَخدِمُ مُصطَلَحَ الظّرفِ(٧). وقد رُوِيَ عنهُ قَولُهُ: " أَنَا أَوّلُ مَن سَمّى الأَوعِيَةَ ظُرُوفًا"(٨).

ومُصطَلَحُ الصّفَةِ سَوَاءٌ أَكَانَ بَمَعنَى حَرفِ الجَرّ، أَم كانَ بِمَعنَى الظّرفِ مُصطَلَحٌ كوفيٌّ، قَالَ ابنُ يَعِيشَ: "ويُرِيدُ أَهلُ الكُوفَةِ بِحُرُوفِ الصّفَاتِ حُرُوفَ الجَرّ"(٩). وقَالَ ابنُ السّرّاجِ: "واعلَم أَنّ الأَشيَاءَ الّتِي يُسَمّيهَا البَصرِيّونَ ظُرُوفًا يُسَمّيهَا الكِسَائِيّ صِفَةً، والفَرّاءُ(١٠) مَحَالّ"(١١).

واستَخدَمَ مَصطَلَحَ النّسَقِ، قَالَ "وثُمّ: حَرفٌ من حُرُوفِ النّسَقِ"(١٢). وأَمَّا الخليلُ فَقَدِ استَخدَمَ مُصطَلَحَ العَطفِ(١٣)، وهو مُصطَلَحُ البَصرِيّينَ، والنّسَقُ مُصطَلَحُ الكوفيّينَ، قَالَ ابنُ يَعِيشَ: "فَالعَطفُ من عِبَارَاتِ البَصرِيّينَ، والنّسَقُ من عِبَارَاتِ الكوفيّين"(١٤).

---

(١) الخليل بن أحمد: العين، ٣/٣١٠ حوب. وينظر: ٢/٢١٠ــ٢١١ حرف، و ٥/٤١٤ كيف، و ٨/١٤٤ توو.

(٢) جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص ١٦١.

(٣) الخوارزمي: "مفاتيح العلوم"، تقديم جودت فخر الدين، ط ١، دار المناهل، بيروت، (١٩٩١م)، ص ٥٣.

(٤) الخليل بن أحمد: العين، ٢/٢٤٦ علو. وينظر: ٣/٢٦ حل، و ٣/٢٦٢ حوش.

(٥) جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص ١٦٣.

(٦) الخليل بن أحمد: العين، ٢/٤٣ عند. وينظر: ٢/٥٢ بعد، و ٨/١٥٧ ظرف، و ٨/٤٢٩ أمم.

(٧) سيبويه: الكتاب ٣/٢٨٩.

(٨) الموسوي: "نزهة الجليس ومنية الأديب الجليس"، طبع مصر، (١٢٩٣هــ)، ١/٨٠.

(٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٧٤. وينظر: ٨/٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/١٥٣.

(١٠) وسماها الفراء أيضا صفة. ينظر: الفراء: معاني القرآن ١/٣٢٢، ٣٤٥، ٣٦٧، ٣٧٥.

(١١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١/٢٠٤. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/١٢٥.

(١٢) الخليل بن أحمد: العين، ٨/٢١٨ ثم.

(١٣) سيبويه: الكتاب ٣/٥٠١.

(١٤) ابن يعيش: شرح المفصل: ٣/٧٤. وينظر: الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٢م)، ٢/١٧٣.

واستَخدَمَ مُصطَلَحَ الصّلَةِ، وهو كوفيٌّ، قَالَ: "مَا حَرفٌ يَكُونُ جَحدًا. .. ويَكُونُ صِلَةً، كَقَولِه تَعَالَى: {فَبِمَا نَقضِهِم مِيثَاقَهُم}(١)، أَي: بِنَقضِهِم مِيثَاقَهُم"(٢). وأمّا الخليلُ فَقَد استَخدَمَ مُصطَلَحَ اللّغوِ(٣)، وهو إلى جَانِبِ مُصطَلَحِ الزّيَادَةِ من عِبَارَاتِ البَصرِيّين، قَالَ الزّركَشِيّ: "واعلَمْ أَنّ الزّيَادَةَ واللّغو من عِبَارَةِ البَصرِيّين، والصّلَةَ والحَشوَ من عِبَارَةِ الكوفيّين"(٤).

واستَخدَمَ صَاحِبُ كتابِ (العينِ) مُصطَلَحَ الكِنَايَةِ، وهو مصطلحٌ كوفيٌّ، قَالَ: "وأَمّا (هو) فَكِنَايَةُ التّذكِيرِ، و(هِيَ) كِنَايَةُ التّأنِيثِ"(٥). وكَانَ الخليلُ يَستَخدِمُ المُضمَرَ(٦)، والضّمِير(٧). قَالَ السّيُوطِيّ: "هَذَا مَبحَثُ المُضمَرِ، والتَعبِيرُ بِهِ وبِالضّمِيرِ لِلبَصرِيّينَ، والكوفيّونَ يَقُولُونَ الكِنَايَةَ والمَكنِي"(٨).

الخلاصة

وبَعدُ، فَلا شَكّ في أَنّ المَسَائِلَ الّتِي سَاقَهَا البَحثُ، وانبَنَى منهَا، أَوضَحَت بِجَلاءٍ وجهَ المُفَارَقَةِ بَينَ مَا في كتابِ (العينِ)، ومَا لِلخَلِيلِ في (الكِتَاب)، أَو في غَيرِهِ، وأَنّ مُجمَلَ هذه المَسَائِلِ جَاءَ وَفْقَ المَذهَبِ الكوفيّ، وبِخِلافِ المَذهَبِ البَصرِيّ، وهو أَمرٌ غَرِيبٌ حقًّا، إِذ لَيسَ من شَكٍّ أَنّ ثَمّ إِجمَاعًا على أَنّ الخليلَ بَصرِيّ المَذهَب.

ولَعَلّ في مسائِلِ هذا البحثِ بَعضَ دِلالَةٍ على تَأكِيدِ شُكُوكِ الشّاكّينَ في أَن يَكُونَ الخليلُ قد أَكمَلَ كتابَ (العين)، وحَشَاهُ، وحَرّرَهُ، وعلى ضَرُورَةِ مُرَاجَعَةِ هذه المَسأَلَةِ، والتّلَبّث عِندَهَا، وهو مَا هَدَفَ إِلَيهِ هَذَا البَحثُ، وسَعَى إلى كَشفِهِ، والإنبَاهِ عَلَيهِ، وإِن كَانَ لِلخَلِيلِ فيه عَمَلٌ، فَذلك أَنّهُ أَومَأَ إلى عَمَلِه إِيمَاءً، إلا أَنّهُ لَيسَ بِمَقدُورِ هَذَا البَحثِ أَن يَجرُؤَ على البَوحِ بِأَنّ كِتَابَ (العينِ) لَيسَ لَهُ، فَذلك أَمرٌ شَاقٌّ وعَسِيرٌ، ومُجَازَفَةٌ خَطِرَةٌ، لا يَقدُمُ عَلَيهَا بَاحُثٌ إلا وفي جَعبَتِهِ أَدِلّةٌ وافِرَةٌ واضِحَةٌ كَافيةٌ، ومُؤَشّرَاتٌ دَالّةٌ، وبَرَاهِينُ مُقنِعَةٌ. وفي الوقتِ نفسِهِ لا يملكُ أحدٌ أَنْ يَجزِمَ بأَنَّ كتابَ (العينِ) للخليلِ، كما فعلَ مُحقِّقَاهُ الفاضلانِ، وآحرونَ.

---

(١) سورة فاطر الآية ٢.

(٢) الخليل بن أحمد: العين، ٤٣٤/٨ ما. وينظر: ١٨٣/١ بعض، و ٦٨/٥ قسم، و ٤٤٠/٨ أي.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢٨٦/٢.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٨/٨، والكفوي: الكليات ٤٠٨/٣، والسيوطي: "الأشباه والنظائر"، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥ م، ٢٠٤/١.

(٥) الخليل بن أحمد: العين، ١٠٥/٤ هوي.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٧) المصدر نفسه ٥٠٧/٣.

(٨) السيوطي: همع الهوامع ١٩٤/١. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٢/١، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٩٥/١.

وقد تَكُونُ مَسَائِلُ هَذَا البَحث، ومُنَاقَشَاتُهُ بَعضًا من هذه الأَدلّةِ، وشَيئًا من هَذِهِ البَرَاهِينِ، وإِذَا لَم تَكُنْ كَذلك، فَلا أَرتَابُ في صَلاحِهَا أَن تَكُونَ إِشَارَاتٍ نَافِعَةً وامِئَةً في هذه السّبِيلِ.

وإِذَا كَانَ ما مَرَّ قد كَشَفَ عنِ مَوَاضِعِ الافْتِرَاقِ بَيْنَ مَا هُو في كتابِ (العينِ) ومَا نُسِبَ إلى الخليلِ في (الكتابِ) أو في غَيرِهِ، فإنَّ هذا لا يَعْنِي أَنَّهُ لَيسَ ثَمَّ مَسَائِلُ في كتابِ (العينِ) وَافَقَتْ ما في (الكتابِ)، ومثلُ هذا المُتّفقِ(١) لا يضيرُ البحثَ، ولا ينفِي ما هَدّفَ إليهِ، إذِ الأصلُ ألاّ يتعارضَ رَأْيُ العالمِ الواحدِ في المسألةِ نفسِها.

ثبَتُ المراجع

١) الأخفش: "معاني القرآن"، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، (١٩٨٢م).
٢) الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).
٣) الإسفراييني: "فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، (١٩٨١م).
٤) إميل بديع يعقوب: "المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، **ط١**، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م).
٥) أبو البركات الأنباري:
  أ) "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين"، دار الفكر، (بلا تاريخ).
  ب) "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٠م).
٦) البطليوسي:
  أ) "إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، تحقيق وتعليق حمزة النشرتي، **ط١**، دار المريخ، الرياض، (١٩٧٩م).
  ب) "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣م).

---

(١) من ذلك ــ مثلا ــ أنّه ورد في (العين) ٨/١٤٢، أن حرف التعريف هو الألف واللام، وهذا يوافق مذهب الخليل. قال سيبويه (الكتاب ٣/٣٢٤) : "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يُعرفون بهما حرف واحد كـ "قد"، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى". وينظر: المبرد: "المقتضب" تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت)١/٨٣. ومن ذلك أيضا أن صاحب العين (٨/٣٥٠) ذكر أن "لن" مركبة من "لا" و"أن"، وهذا يوافق نقل سيبويه (الكتاب ٣/٥) عن الخليل. وينظر: ابن جني: الخصائص ٣/١٥١. وقارن أيضا العين ٧/٣٠٠، و٣٣٠، مع ابن منظور: العرب ٦/٢١١. والعين ٣/٣٥٨، مع سيبويه: الكتاب ٣/٥٩. والعين ٨/ ٤٤٣، مع سيبويه: الكتاب ٢/١٥٤.

ج) "الحلل في شرح أبيات الجمل"، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، **ط١**، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٧٩م).

٧) البغدادي:

أ) "حاشية على شرح بانت سعاد"، تحقيق نظيف محمد خواجة، فرانتس شتاينر بفيسبادن، (١٩٨٠م).

ب) "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).

ج) "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، **ط١**، دمشق، (١٣٩٣هـ).

٨) أبو بكر الأنباري:

أ) "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبد السلام هارون، **ط١**، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٠م).

ب) "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق حاتم صالح الضامن، **ط١**، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، (١٩٨٧م).

٩) جعفر عبابنة: "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي"، **ط١**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٤م).

١٠) أبو جعفر النحاس: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٧هـ).

١١) ابن جني:

أ) "الخصائص"، حققه محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).

ب) "سر صناعة الإعراب"، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، **ط١**، مطبعة البابي الحلبي بمصر، (١٩٥٤م).

١٢) ابن الحاجب: "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق وتقديم موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (٤٠٠هـ).

١٣) حاجي خليفة: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٤م).

١٤) حمدي الجبالي: "الخلاف النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (١٩٩٥م).

١٥) أبو حيان الأندلسي:

أ) "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق مصطفى أحمد النماس، **ج ١**، **ط١**، مطبعة النسر الذهبي، و**ج ٢**، **ط١**، مطبعة المدني، القاهرة، (١٩٨٧م).

ب) "البحر المحيط"، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (بلا تاريخ).

ج) "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، **ط١**، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م).

١٦) الخليل بن أحمد: "كتاب العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، **ط١**، وزارة الثقافة والإعلام، دار ومكتبة الهلال، بغداد، (١٩٨٦م).

١٧) الخوارزمي: "مفاتيح العلوم"، تقديم جودت فخر الدين، **ط١**، دار المناهل، بيروت، (١٩٩١م).

١٨) رؤبة: "الديوان"، جمع وليم بن الورد، ليبسك، (١٩٠٣م).

١٩) رضي الدين الاستراباذي:

أ) "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٧٥م).

ب) "شرح الكافية"، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ).

٢٠) الزبيدي: "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق طارق الجنابي، **ط١**، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٧م).

٢١ الزجاجي:

أ) "اشتقاق أسماء الله"، تحقيق عبد الحسين المبارك، **ط٢**، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م).

ب) "مجالس العلماء"، تحقيق عبد السلام هارون، **ط٢**، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، (١٩٨٣م).

ج) "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، **ط١**، دار الحديث، القاهرة، (١٩٩٤م).

٢٢) ابن السراج: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، **ط١**، بيروت، (١٩٨٥م).

٢٣) السلسيلي: "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، دراسة وتحقيق الشريف عبد الله البركاتي، **ط١**، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (١٩٨٦م).

٢٤) سيبويه: "الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، **ط٢**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٧٧م).

٢٥) السيوطي:

أ) "الأشباه والنظائر"، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (١٩٧٥م).

ب) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (١٩٧٩م).

ج) "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (١٩٨٧م).

د) "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٩٢م).

٢٦) الصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢٧) أبو الطيب اللغوي: "مراتب النحويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢٨) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، (١٤٠٠ هـ).

٢٩) ابن عقيل: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، **ج ١**، (١٩٨٠م)، و ج ٢، (١٩٨٢م).

٣٠) العكبري:

أ) "إملاء ما من به الرحمن"، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، **ط٢**، البابي الحلبي، القاهرة، (١٣٨٩هـ).

ب) "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين"، تحقيق ودراسة عبد الرحمن العثيمين، **ط١**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٦م).

٣١) ابن فارس:

أ) "الصاحبي"، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

ب) "مقاييس اللغة"، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، **ط٢**، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٦٩م).

٣٢) الفارقي: "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب"، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، **ط٣**، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٠م).

٣٣) الفراء: "معاني القرآن"، **ط٢**، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م).

٣٤) ابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن"، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٥٤م).

٣٥) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، **ط٣**، دار الكتاب العربي، مصر، (١٩٦٧م).

٣٦) الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٢م).

٣٧) الكنغراوي: "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (١٣٧١هـ).

٣٨) المالقي: "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق أحمد الخراط، **ط٢**، دار القلم، دمشق، (١٩٨٥م).

٣٩) المبرد: "المقتضب"، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).

٤٠) المجاشعي: "شرح عيون الإعراب"، تحقيق حنا جميل حداد، **ط١**، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، (١٩٨٥م).

٤١) امرؤ القيس: "الديوان"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (١٩٥٨م).

٤٢) المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، **ط٢**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (بلا تاريخ).

٤٣) مكي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨١ م).

٤٤) الموسوي: "نزهة الجليس ومنية الأديب الجليس"، طبع مصر، (١٢٩٣ هـ).

٤٥) ابن هشام:

أ) "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧م).

ب) "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، **ط٣**، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٢ م).

٤٥) ابن يعيش: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (بلا تاريخ).